



الأمّن البشري في القانون الدولي العام

Human security in public international law

د. حدة بوعالفت

boukhalfahadda@yahoo.fr

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

تاريخ القبول: 2020/12/22

تاريخ الإرسال: 2020/01/07

الملخص:

من الأولويات الأساسية لاستقرار البشرية هو تحقيق الأمن والطمأنينة للفرد، وهو حق مشروع تعمل الدول على النص عليه في أغلب المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان. ولأن الأمن القومي يعمل على تحقيق سيادة الدولة على أراضيها، فقد ظهر إلى جانبه الأمن البشري كمفهوم جديد يهتم بالفرد، وما قد يتعرض له من مخاطر، كال فقر والتلوث البيئي والتدهور الصحي وغيرها، وذلك نتيجة للتهديدات التي أفرزها واقع العلاقات الدولية بين الدول وتشابك مصالحهم. من أجل ذلك سنطرق لأهم جوانب الأمن البشري كشرط أساسي للتنمية البشرية وضمان لاستمراريتها واستدامتها، وكألية جديدة نفعية لتحقيق حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: الأمن البشري (الإنساني)، القانون الدولي العام، الأمن القومي، الاستقرار الاجتماعي، حقوق الإنسان.

Abstract:

One of the basic priorities for the stability of humankind is the achievement of security and tranquility for the individual, and it is a legitimate right that states work to provide for in



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

most topics related to human rights. And because national security works to achieve the sovereignty of the state on its lands, human security has appeared alongside it as a new concept concerned with the individual, and what risks he might be exposed to, such as poverty, environmental pollution, health deterioration, and others, as a result of the threats that the reality of international relations between countries and the intertwining of their interests have brought about. For that we will address the most important aspects of human security as an essential condition for human development and a guarantee of its continuity and sustainability, and as a new mechanism expediency to achieve human rights.

Keywords: human security, international public law, national security, social stability, human rights.

المقدمة:

أدت التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية غير الملائمة إلى اهتمام المجتمع الدولي بفكرة واحدة وهي حماية الفرد، خاصة بعد تحول مفهوم الصراعات، من الصراعات خارج الدول إلى صراعات داخل الدولة الواحدة، بالإضافة إلى العولمة وما فرضته على البشرية من تطورات وانفتاح بين الدول وإلغاء للحدود وانعدام الرقابة، الذي وسع من دائرة الأخطار التي تهدد حقوق الأفراد .

كل هذه العوامل والمخاطر التي تهدد الأفراد داخل الدول، أدت إلى الكشف عن عدم ملائمة مفهوم الأمن التقليدي للتصدي لها بفعالية، وظهور مفهوم جديد للأمن وهو الأمن البشري، الذي يعتني بتحقيق أمن الأفراد وذلك بتوفير جميع الظروف الملائمة لعيشه من صحة وغذاء وبيئة سليمة وغيرها، والأهم شعوره بالأمن .



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

إن أهمية هذا الطرح الجديد للمفهوم الأمني للأفراد هو جعل الأمن البشري ليس وظيفة داخلية للدول فقط وإنما جعله ضمن الجهود التي يحاول التنظيم الدولي تأطيرها بشكل قانوني، وضبط أبعاد مفهومه، وتحقيق مستلزمات وضرورات حياة الفرد وبقائه . من أجل ذلك تكون إشكالية هذه الدراسة بالشكل التالي: فيما يتمثل مفهوم الأمن البشري كفكرة جديدة ومتطورة لأساليب حماية حقوق الفرد التي يعمل التنظيم الدولي على تكريسها ونشرها؟.

للإجابة على هذا التساؤل، قسمنا هذه الدراسة إلى مبحثين بالشكل التالي:

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للأمن البشري

المطلب الأول: مفهوم الأمن البشري

المطلب الثاني: ظروف ظهور مفهوم الأمن البشري

المبحث الثاني: الهيئات الدولية الناشطة في الأمن البشري

المطلب الأول: لجنة الأمن البشري

المطلب الثاني: الهيئات التابعة لهيأة الأمم المتحدة في مجال الأمن البشري

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للأمن البشري

لقد ظهرت على الساحة الدولية الكثير من المفاهيم الجديدة والتي تترجم التحولات المختلفة في العلاقات الدولية بين الدول، والمتغيرات القانونية التي تبين مركز الفرد ليس في دولته فحسب وإنما في المجتمع الدولي أيضا، ومن بين المصطلحات الجديدة، التنمية المستدامة، التدخل الدولي البشري، العولمة، والأمن البشري ، وهذا الأخير يعد أحد المفاهيم المؤثرة في بنية النظام الدولي، وعلى هذا الأساس سنتطرق لمفهوم الأمن



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

البشري في مطلبين، المطلب الأول: مفهوم الأمن البشري، المطلب الثاني: ظروف ظهور مفهوم الأمن البشري .

المطلب الأول: مفهوم الأمن البشري

لقد ظهرت في الآونة الأخيرة أنماط كثيرة لمفهوم الأمن، وذلك نظرا للتداعيات الأمنية خاصة على المستوى الداخلي للدول، ويعتبر الأمن البشري أحد هذه المفاهيم التي أريد بها تحقيق الأهداف البشرية بعيدا عن الاعتبارات السياسية والأمنية التي تحمي الدول دون الفرد، من أجل ذلك قسمنا هذا المطلب إلى، الفرع الأول: تعريف الأمن البشري، الفرع الثاني: الأمن البشري وبعض مفاهيم القانون الدولي الأخرى .

الفرع الأول: تعريف الأمن البشري

ظهر مفهوم الأمن البشري من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994 م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP"، من طرف "محبوب الحق" وزير المالية الباكستاني السابق والخبير الاقتصادي، والذي أكد أن محور الأمن يجب أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة على رأسها الأمراض والإرهاب والفقر والمخدرات ووجود نظام عالمي غير عادل، وذلك عن طريق تحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية، وذلك عبر شراكة حقيقية بين دول العالم¹.

في محاولة منه لتعريف الأمن البشري جاء في هذا التقرير: "الأمن البشري يعني أولا: السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والقمع، ثانيا: يعني الحماية من

¹ - حولة محي الدين يوسف، أمل يازجي، "الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، دمشق، 2012، ص 526 .



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة
الاضطرابات المفاجئة والمؤلة في أنماط الحياة اليومية، في المنازل أو في الوظائف أو
المجتمعات¹.

يستشف من هذا المفهوم، تركيز التقرير على حماية الأفراد وليس تأمين الدول،
من التهديدات التي تحول دون تمتعهم بأمن اقتصادي وصحي وغذائي وبيئي جيد، يؤمن
لهم الاستقرار الاجتماعي.

في تعريف آخر للأمن البشري بأنه حالة شاملة يكون الأفراد فيها يعيشون في
سلم ومتحررين من الأخطار، ويشاركون بشكل فعال في تسيير شؤونهم العامة، كما
يتمتعون بحقوقهم ويستفيدون من مواردهم الأساسية ويعيشون في بيئة صحية تحقق لهم
الرفاهية، فأمن الأفراد وأمن الدولة، يمد الواحد فيهما الآخر بشكل مترابط².

تعرفه لجنة الأمن البشري بأنه: "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق
تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته"³.

أما اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول فتعرف الأمن البشري بأنه: "أمن
الناس، أي سلامتهم البدنية ورفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية، واحترام كرامتهم
وقدرهم كبشر، وحماية حقوق الإنسان المملوكة لهم وحرياتهم الأساسية"⁴.

¹ - تقرير التنمية البشرية لعام 1994 م، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP"، متوفر
على الموقع: <https://www.un.org/ar/esa/hdr/>

² - Karim Hussein, Donata Gnisci , Julia Wanjiru, SÉCURITÉ ET SÉCURITÉ
HUMAINE :PRÉSENTATION DES CONCEPTS ET DES INITIATIVESQUELLES
CONSÉQUENCES POUR L'AFRIQUE DE L'OUEST ?,2004,p 17.

³ - تقرير صادر عن لجنة الأمن الإنساني، بعنوان: أمن الإنسان الآن - حماية الناس وتمكينهم - ،
نيويورك، 2003، ص 4.



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

← ويركز هذا المفهوم على²:

- صون كرامة البشرية وكرامة الإنسان، وتلبية احتياجاته المادية والمعنوية. ويتحقق الأمن البشري من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة، والحكم الرشيد، والمساواة الاجتماعية، وسيادة القانون، وانعدام التهديد والخوف بأشكاله .
- تلبية حاجيات الإنسان المادية والوجدانية، ضمن إطار التنمية بمفهومها الشامل الذي تتداخل فيه الأبعاد البشرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية .
- ينطلق مفهوم الأمن البشري من فكرة أن توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد هو شرط أساسي للمجتمعات، ودون تحقيقه لن يتحقق الأمن القومي، لأنه يعني التحرر من المعاناة البشرية النابعة من الكوارث الطبيعية التي هي من صنع الإنسان على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، كما يشمل أيضا، المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية .
- إن الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان عن وجود تهديدات للأمن البشري ولذلك فإنها تستخدم كمؤشرات في أليات الإنذار المبكر إلى منع النزاعات. بيد أن حقوق الإنسان لها دور أيضا في معالجة النزاعات، وتحويلها وبناء السلام في مرحلة ما

¹ - تقرير صادر عن اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، بعنوان: مسؤولية الحماية، 2001، متوفر على الموقع: <https://tolerance.tavaana.org/ar/content> .

² - محمود شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، الطبعة الأولى، الرياض، 2010، ص 11.



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

بعد انتهائها . ويشكل تعليم حقوق الإنسان، عن طريق المعارف وبناء المهارات وتشكيل المواقف والاتجاهات، الأساس الذي يركز عليه ثقافة حقيقية لمنع التزاعا¹.

مما سبق يمكن القول: إن تحليل مفهوم الأمن البشري يظهر أنه ينطوي على عاملين، أولهما العامل الأمني، إذ يسعى لتوفير الأمن الذي يطال أبعادا متعددة، متداخلة ومتكاملة فيما بينها، أما ثانيهما فهو العامل البشري الذي يجعل من الإنسان كفرد وحدة التحليل الأساسية في أي دراسة للسياسات الأمنية، لذلك فإن التعبير عن هذا المفهوم بمصطلح أمن الإنسان أو الأمن الإنساني أو البشري ليس القصد منه مجرد إضفاء طابع إنساني على مفهوم الأمن، بل تتمحور عملية تحقيق الأمن حول الفرد، وإن مفهوم الأمن البشري يذكر من هذه الناحية بأفكار المذهب الفردي، الذي يقوم على تمجيد الفرد وعده محور النظام السياسي، وهو ما قامت عليه الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عام 1789 .

كما أن الأمن البشري يختلف مضمونه عن الأفكار التي حملها هذا المذهب خاصة فيما يتعلق بدور الدولة، فالمذهب الفردي يحدد هذا الدور في أضيق الحدود لصالح الحريات والحقوق الفردية، ولا يتيح للدول التدخل لتعديل النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يجعل منه حكرا على الأفراد، أما مفهوم الأمن البشري فيلقي أعباء مختلفة على كاهل الدولة، على الصعيدين الوطني والدولي، سواء من أجل تحقيق أبعاد هذا المفهوم أم من حيث إعمال الآليات اللازمة لتحقيقه².

← مجالات الأمن البشري:

¹ - شفيق عبد الرزاق السامرائي، حقوق الإنسان في المواثيق والاتفاقيات الدولية، دار المعنز للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 28.

² - حولة محي الدين يوسف، آمال يازجي، المرجع السابق، ص- ص 531-532 .



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

عرض تقرير الأمم المتحدة لعام 1994، سبعة أبعاد للأمن البشري وهي:

- **الأمن الاقتصادي:** يتحقق من خلال تأمين فرص عمل للأفراد تؤمن لهم دخلا أساسيا، وهو عبارة عن التدابير والحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس، والعلاج خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية، أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، ولهذا التدابير الاقتصادية هي التي تصب في النهاية في خلق الأمان الاقتصادي للناس، الذي ينطوي على بعد نفسي للإنسان فضلا عن البعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي¹.
- **الأمن البيئي:** يتضمن حماية البيئة والتصدي للمخاطر البيئية بجميع أشكالها، والتي يعاني منها الإنسان، وذلك باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للحفاظ على الموارد البيئية وتفعيل الاستفادة منها .
- **الأمن الاجتماعي:** يتمثل في تأمين الحماية من الأمراض وضمان نظام رعاية صحية فعال، كما يهدف إلى مواجهة التهديدات التي تهدد الحياة الاجتماعية والثقافية والغذائية للمجتمع .
- **الأمن السياسي:** الذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع يضمن ويرقي حقوق الإنسان .
- **الأمن الشخصي:** والذي يعني حماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدولة، الدول والفواعل الدولية.
- **الأمن الغذائي:** أي ضمان الحد الأدنى من الإيذاء للفرد .

¹ - مصنوعة أحمد، بركنو نصيرة، "الأمن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 02، العدد 03، الشلف، 2016، ص 71 .



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

- **الأمن الصحي:** أي ضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية من الأمراض والوقاية منها¹، وتوفير الأدوية والمراجعات الطبية اللازمة .
← لقد حدد التقرير السابق ذكره أربع خصائص أساسية للأمن البشري تتمثل في:

أولاً: أن الأمن البشري عالمي وشامل، فهو حق للإنسان في كل مكان .
ثانياً: أن مكونات الأمن البشري متكاملة يتوقف كل منها على الآخر .
ثالثاً: الأمن البشري ممكن التحقق من خلال الوقاية المبكرة، وهي أسهل من التدخل اللاحق .

رابعاً: أن الإنسان هو محور الأمن البشري الذي يتعلق بنوعية حياة البشر في كل مكان² .

← مما جاء نخلص إلى أن الأمن البشري يتمثل في توفير سبل الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية والبيئية للفرد، حتى يتمتع بحقوقه في الحياة وصون كرامته وعدم تعرضه للأذى، وضمان إبعاده عن كل ما يعيق ذلك .
نعرفه أيضاً بأنه توفير الحماية الضرورية للأفراد بوضع الأساليب والسبل اللازمة لذلك، وتدعيم المجالات السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والثقافية والعسكرية التي تشكل اللبنة الأساسية لبقاء الفرد وعيشه بكرامة .
كما يمكن تعريفه بأنه تعزيز مركز الفرد في القانون الدولي وذلك بالتركيز على أمنه داخل الدول وعبر الحدود، بدلا من التركيز على أمنه الحدود وحدها .

¹ - سالم حميد، الأمن القومي الإماراتي والخليجي والجزر الإماراتية المختلة، الطبعة الأولى، مركز المزمرة للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 14 .

² - تقرير التنمية البشرية لعام 1994 م .



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

الفرع الثاني: الأمن البشري وبعض مفاهيم القانون الدولي الأخرى

لقد ارتأينا التطرق لهذه الجزئية وذلك لتحديد نوع التقارب المفاهيمي بين مصطلح الأمن البشري وبعض مصطلحات القانون الدولي الأخرى، وتحديد التداخل والتقارب بينها إن وجد، وذلك على النحو التالي .

أولاً: الأمن البشري وحقوق الإنسان

يشكل الإنسان الركيزة الأساسية التي تجمع بين مصطلحي الأمن البشري وحقوق الإنسان، خاصة في الأبحاث السياسية والأمنية والاستراتيجية، كما يشكل حق الإنسان في الأمن أحد الحقوق التي تعنى بها منظمات حقوق الإنسان والباحثين في هذا المجال. وفي الآونة الأخيرة ظهر مفهوم أمن الفرد بعد الانتهاكات المتنوعة لحقوق الإنسان تمثلت خاصة في إهدار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لممارسات الدول ضد الأفراد في إهمال شؤونهم وعدم تلبية حاجياتهم، وهو ما يثير قضايا خاصة بأمن الفرد داخل الدول .

معنى أمن الإنسان هو إيجاد الحلول للمشكلات الدول البيئية والصحية والسياسية والاقتصادية، والتي تشكل قضايا تجمع بين جميع دول العالم، تهدد استقرارها وبقاء البشرية .

توجد عدة روابط بين حقوق الإنسان والأمن البشري، فالأمن الذي يتخذ صورة الأمن الشخصي (مثل الحماية من الحبس التعسفي)، والأمن الاجتماعي (توفير الاحتياجات الأساسية من تأمين الغذاء)، والأمن الدولي (الحق في العيش في ظل نظام دولي آمن) تتفق جميعها مع حقوق الإنسان الراهنة، فالسياسات الأمنية يجب دمجها على نحو أوثق في الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية،



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

وحقوق الإنسان والقانون البشري وقانون اللاجئين، توفر الإطار المعياري الذي يركز عليه النهج الخاص بالأمن البشري¹.

بذلك يمكن القول أن تكريس حقوق الإنسان لا يتم إلا بإدخال الأمن البشري إلى جانب أمن الدول أو كما يسمى الأمن القومي، عن طريق إنشاء مؤسسات أمنية توفر الأبعاد الأمنية للفرد داخل الدول، وتحقق رفاهيته وحياته من خلال الاعتناء بجميع الحقوق التي تتطلبها.

ثانيا: الأمن البشري ومفاهيم الأمن

يحتل مفهوم الأمن أهمية خاصة في عالم السياسة نظرا لتطبيقاته وإسقاطاته في أكثر من مستوى باعتباره هدفا بحد ذاته تسعى إليه الدول والجماعات والأفراد كل وفق تحديده للقيم المهددة الداخلة في تعريفه للأمن الخاص به، والتي تتراوح بين وحدة وسلامة الأرض الوطنية على مستوى الدول وصولا إلى الحريات والرفاه على المستوى الفردي مروراً بالهوية المجتمعية على مستوى الجماعات، فعندما تكون الدول الأخرى هي مصدر التهديد الذي ينال من الاستقلال ووحدة الأرض الوطنية تكون السلطة والمجتمع والمجموعات الأخرى هي من تنال من الرفاه والسلم الأهلي والهوية المجتمعية².

عرف الأمن بأنه مفهوم مزدوج، لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، ولكن يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق انتشاره، وبما أن الأمن أوجده الخوف، فالأمن مفهوم

¹ - شفيق السامرائي، المرجع السابق، ص 28.

² - سالم حميد، المرجع السابق، ص 12.



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن والأمن، وهو ما عبر عنه الفقيه ديلون بـ: insecurity¹.

لا يقف مفهوم الأمن بالمعنى الحديث على الأمن الكلاسيكي للدول والحدود، بل بدأت المقاربات الحديثة تدرج الإنسان في قلب معادلات الأمن، وقد برز مفهوم الأمن البشري في النصف الثاني من التسعينات من القرن العشرين كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة فيما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن، ونطاق دراسات الأمن، إذ أثبتت خبرة الحرب الباردة أن المنظور السائد للأمن، لم يعد كافيا للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد فترة ما بعد الحرب الباردة، والحاجة الماسة لتوسيع منظور الأمن ليعكس طبيعة مصادر التهديد فترة ما بعد الحرب الباردة².

أما الأمن القومي، فالأمن البشري يعد أحد الأبعاد الأساسية له، حيث يركز مفهوم الأمن البشري على الإنسان (الفرد)، وليس على الدولة كوحدة لتحليل ذلك أن أي سياسة أمنية يجب أن تهدف أساسا إلى تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة والمجتمع، إذ قد تكون الدولة آمنة في وقت يتناقض فيه أمن مواطنيها. بل إنه في بعض الأحيان تكون الدولة مصدرا من مصادر تهديد أمن مواطنيها، ولذلك يجب عدم الفصل بين أمن الفرد وأمن الدولة³.

ثالثا: الأمن البشري والتدخل البشري

¹ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 14.

² - سالم حميد، المرجع السابق، ص 13.

³ - علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة - اختراق الثقافة وتبديد الهوية -، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2012، ص 97.



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

إن التدخل البشري ليس بالظاهرة الحديثة في العلاقات الدولية، حيث ترجع نشأته إلى زمن نشأة القانون الدولي، ويرى باكستر "Baxter" أن المقصود بالتدخل البشري، هو كل استخدام للقوة من طرف دولة ضد دولة أخرى، بغرض حماية رعايا هذه الأخيرة مما يتعرضون له من موت أو أخطار جسيمة، وقد يستهدف التدخل حماية رعايا الدولة المتدخلة، عن طريق ترحيلهم من الدولة التي يهددهم بها خطر الموت¹، ويرى بعض الفقهاء أن ربط الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، باحترام حقوق الإنسان، وأن أي تدخل إنساني يرمي إلى استعادة حقوق الإنسان المنتهكة والمسلوبة فهو مباح².

فالتدخل البشري يتمثل في الحالة التي لا تستطيع فيها الدولة توفير الحماية اللازمة لأفرادها، فقد تفقد الدولة إمكانياتها في القيام بوظائفها الأساسية توفير الأمن البشري وتتحول أعمالها ضد مواطنيها، وبذلك يستلزم حماية حقوق الأفراد المنتهكة عن طريق ما يسمى بالتدخل البشري .

إلا أن علاقة مفهوم التدخل البشري بالأمن البشري تثير إشكالية مفادها، أن التدخل الدولي البشري وإن كان محكوم باعتبارات إنسانية بالأساس تسعى لوقف الانتهاكات الشديدة لحقوق الأفراد الأساسية وهو ما يصب في تحقيق الأمن البشري، إلا أن الممارسة الفعلية للمفهوم في فترة ما بعد الحرب الباردة أثبتت أن التدخل الدولي البشري أصبح الان محكوم باعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية، وبذلك فقد

¹ - حسام أحمد محمد هندوي، التدخل الإنساني - دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي -، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 43 .

² - نفس المرجع، ص 61 .



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

أضحى مفهوم الأمن البشري يمثل عنصرا مهما في سياق الجدل حول فكرة التدخل البشري¹.

إلا أن الباحثة ترى وجود اختلاف بين التدخل البشري، الذي تلجأ له الدول والمنظمات الدولية في حالة وقوع انتهاكات خطيرة للحقوق البشرية تتعلق باستخدام العنف وغياب الاستقرار الأمني داخل الدولة، أما الأمن البشري فهو أوسع في الاستخدام، حيث يجب أن تعمل على تحقيقه الدول والنظام الدولي لضمان توفير كل احتياجات الأفراد.

المطلب الثاني: ظروف ظهور مفهوم الأمن البشري

على المدى الطويل ربط الدارسين والباحثين ظهور مفهوم الأمن بمتطلبات الأمنية التي تحتاجها الدولة لحماية حدودها، إلا أن ذلك تغير في الآونة الأخيرة بظهور مفهوم جديد يراعي الاعتبارات الاجتماعية الوطنية والدولية لحماية الفرد، ووضع جوانب التفرقة بين أمن الفرد وأمن الدولة، وسنحاول في هذا المطلب التطرق لأهم ظروف ظهور مفهوم الأمن البشري وذلك بتقسيمه إلى فرعين، الفرع الأول: أسباب ظهور مفهوم الأمن البشري، الفرع الثاني: الآراء حول ظهور مفهوم الأمن البشري.

الفرع الأول: أسباب ظهور مفهوم الأمن البشري

← يرجع انعدام الأمن إلى الاستقطاب الاقتصادي المتزايد والزائد عن الحد، بين الشمال والجنوب وضمن كل منهما، وظهور أمراض جديدة وانبعاث أمراض قديمة، وتحول طبيعة الصراعات من صراعات بين الدول إلى صراعات داخل الدولة، وتحول الأسلحة الأساسية المستخدمة في هذه الصراعات، من أسلحة للدمار الشامل إلى أسلحة

¹ - عماد جاد، التدخل الدولي - بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية -، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2000، ص 106.



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

صغيرة، وسقوط المدنيين بدل من العسكريين، إضافة إلى التحولات البيئية الجديدة كارتفاع درجة الحرارة في العالم، مما يمكن أن تكون له آثار صحية وسياسية جغرافية . فالآثار المستمرة لهذه العوامل (حقائق ما بعد الحرب الباردة، والعولمة، وتغير مفهوم الأمن، إضافة إلى ظهور أمراض جديدة وأشكال جديدة من العنف) على الاستقرار والتنمية البشرية في جميع أنحاء العالم، لا سيما في البلدان الأقل تقدما من الناحية الاقتصادية، قد استلزمت الاهتمام الجاد بمفهوم الأمن البشري¹ .

← تعتبر العولمة بأبعادها المتعددة وثورة تكنولوجيا الاتصالات، وأثارها على البشرية من أهم العوامل في ظهور مفهوم الأمن البشري وتطوره، فالعولمة تتمثل في مجموعة من الحركات المتشابكة والمتراصة الداخلية في تشكيل حقوق الإنسان والأنظمة السياسية للدول، فهي تمس كل المفاهيم المتعلقة بحماية الحدود والوحدة الترابية وسيادة الدولة ومصالحها الوطنية والحيوية، وتفعيل وظائفها المرتبطة بحماية حقوق الإنسان وحرّياتهم وترقيتهم بشكل يضمن صون كرامتهم ورفاهية مستقبلهم .

فالتسهيلات التي تحققها العولمة في الجانب الاقتصادي والاستهلاكي والتجاري، وكذا سرعة تنقل الخدمات وتبادل السلع، وما يصاحبه من تجاوزات ومخالفات قد تخرّض الأفراد لمختلف الأخطار، مما قد يقابله تلاشي معنى السيادة وتحديد الحدود، وإمكانية تحقيق الأمن للأفراد الذي تعمل الدول على تكريسه بمؤسساتها، كما أن اختلاف مستوى المعيشة بين دول العالم وما تصدره العولمة من تطور قد يؤدي إلى خلق مستوى غير متكافئ بين دول العالم خاصة الفقيرة منها، وهو ما يهدد تحقيق الأمن

¹ - تقرير صادر عن اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط، الصحة والأمن الإنساني، الدورة 49، أوت 2002، ص 1 .



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة
الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، وهما عنصران يدخلان في تشكيل مفهوم الأمن
البشري.

تتمثل التهديدات الناجمة عن العولمة وفقا للتقرير المذكور بما يأتي:

- **عدم الاستقرار المالي:** مثال ذلك الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا عام 1997، إذ أكد التقرير على أنه في عصر العولمة والتدفق السريع للسلع والخدمات ورأس المال فإن أزمات مالية عديدة يتوقع حدوثها.

- **غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل:** إذ دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات وأصحاب العمل إلى إتباع سياسات تتسم بغياب الضمانات الوظيفية.

- **غياب الأمن الصحي:** فسهولة الحركة والانتقال حمل معه انتقال الأمراض .

- **غياب الامن الشخصي:** وتمثل بانتشار الجريمة المنظمة التي دخلت التكنولوجيا في تنفيذها.

- **غياب الأمن السياسي والاجتماعي:** فسهولة انتقال السلاح عبر الحدود أضفى تعقيدا وخطورة شديدين وانتشرت شركات الأسلحة واتسع نطاق عملها¹.

الفرع الثاني: الآراء حول ظهور مفهوم الأمن البشري

لقد عملت اليابان وكندا على بذل مجهودات في دعم مفهوم الأمن البشري على الصعيد الدولي: فقد وسعت اليابان نطاق تركيز أعمالها على الأمن البشري، استنادا إلى تفسري يشبه بعض الشيء تفسير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد وصف الموقف

¹ - عبد الحكيم الشرجي، "أوراق مختارة"، المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، عمان - الأردن، 2005، ص 43 .



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

الياباني على النحو التالي: فقد أكدت اليابان على "الأمن البشري" من منظور تقوية الجهود الرامية إلى مواجهة الاخطار التي تهدد أرواح البشر، وأرزاقهم وكرامتهم كالفقر وتدهور البيئة، والمخدرات المخطورة، والجرائم العالمية المنظمة، والأمراض المعدية مثل مرض الأيدز والعدوى بفيرس، وتدفق الأعداد الكبيرة من اللاجئين، والالام الأرضية المضادة للأشخاص، وقد قامت بعدد من المبادرات في هذا السياق¹.

أما الرؤية الكندية فركزت على فكرة التحرر من الخوف والحد من استخدام القوة والعنف، عن طريق عدد من السبل، كمكافحة انتشار الالام الأرضية والكف عن تجنيد الأطفال وتشجيع دور القانون الدولي البشري ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وإصلاح القطاعات الأمنية².

يعكس اختلاف الآراء حول مفهوم الأمن البشري، اختلاف الآراء حول ما يتصل به من قضايا السياسة الدولية، فالجانب الشخصي من الأمن البشري مثلاً يرتبط بالقضية التي قد تكون مثيرة للجدل، والمتعلقة بالتدخل في شؤون الدول لأسباب إنسانية، ومع ذلك فإن الاختلاف في إدراك مقدار نفع الأمن البشري أو قيمته المضافة يكون له أيضاً دور قوي في التأثير في قرار الأطراف الفاعلة، كالحكومة مثلاً، بالتركيز على جانب بعينه من جوانب الأمن البشري³.

فمفهوم الأمن البشري يربطه الكثير من الفقهاء بوظيفة الدولة اتجاه مواطنيها، وهو تحسين الظروف المعيشية لهم وتحقيق الأمن والاستقرار، ومعالجة الأخطار البيئية والتصدي للكوارث بجميع أشكالها، أما البعض الآخر من الفقهاء فينظر للأمن البشري

¹ - تقرير الصحة والأمن الإنساني، ص 3.

² - حولة محي الدين يوسف، يازجي أمال، المرجع السابق، ص 529.

³ - تقرير الصحة والأمن الإنساني، ص - ص 6 - 7.



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

بأنه حماية الفرد من كل ما يهدد سلامة جسده وأمنه واستقراره سواء من طرف دولتهم أو ضمن الجهود المبذولة من طرف المجتمع الدولي الممثل في المنظمات الدولية في مجالات كثيرة .

المبحث الثاني: الأمن البشري والقانون الدولي

لقد ظهر مفهوم الأمن البشري كأسلوب جديد للتصدي للتهديدات التي فرضها التداخل والتشابك في العلاقات الدولية، والذي يعيد للفرد شعوره بالأمن والطمأنينة، وهو الرؤى الجديدة التي يحاول القانون الدولي ترسيخها وتطويرها في قوانينه او عن طريق هيئاته، وسنتطرق في المبحث لهذه النقاط على النحو التالي، المطلب الأول: أنماط الأمن البشري في المواثيق والمنظمات الدولية، المطلب الثاني: الهيئات الدولية الناشطة في مجال الأمن البشري .

المطلب الأول: أنماط الأمن البشري في المواثيق والمنظمات الدولية

رغم أن مفهوم الأمن البشري حديث النشأة إلا أنه يجد ذوره الراسخة في القانون الدولي الذي تداول حماية الفرد عن طريق تضمين حقوقه وحرياته في المواثيق الدولية، أما بالنسبة للمنظمات الدولية فقط حاولت تحديد مفهوم الأمن البشري في مؤتمراتها، ونتطرق لكل هذا بتقسيم هذا المطلب إلى، الفرع الأول: الأمن البشري في المواثيق الدولية، الفرع الثاني: اهتمام المنظمات الإقليمية بالأمن البشري.

الفرع الأول: الأمن البشري في المواثيق الدولية

لقد اخترنا كل من: اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 البروتوكولان الإضافيان لعام 1977 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدان الدوليان، باعتبارها أهم المواثيق التي تطرق لحقوق الإنسان واهتمت بحماية الفرد داخل دولته كوجه من أوجه مفهوم الأمن البشري .



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

أولاً: اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والبروتوكول الإضافيان لعام 1977

من خلال استقراء مواد هذه الاتفاقية نجد أن المادة الثالثة تعالج حماية المدنيين، وهي تشمل أهم الأحكام التي تحافظ على حياة وكرامة السكان المدنيين خلال الصراعات المسلحة، فهي تتفاعل مباشرة مع الأمن البشري بكل صوره وأشكاله، كذلك حظرت هذه المادة أي أعمال تمثل اعتداء على حياة الإنسان وسلامته المدينة ومنع التعذيب والتشويه والمعاملة القاسية ومنعت الاعتداء على كرامة الشخص المدني، كذلك اشتملت هذه المادة على حظر أخذ الرهائن من المدنيين أو احتجازهم وهذا يعد من صميم اهتمامات الأمن البشري، بل يعد من محاوره الأساسية وحظرت كذلك إصدار الأحكام الجنائية أو العسكرية بدون محاكمة سابقة وعادلة مشكلة بموجب القانون، وينبغي أن تتوافر فيها الضمانات القضائية اللازمة المعروفة في العالم المتحضر¹.

أما البروتوكول الإضافيان لعام 1977، فنجد أن البروتوكول الإضافي الأول الخاص بالصراعات المسلحة الدولية، قد بين في الباب الرابع منه قواعد خاصة بحماية المدنيين، فضلاً عن حماية الأعيان المدنية من مخلفات العمليات العسكرية، التي تتمثل لعمليات القصف، ومن ثمة حدد أهم التدابير الوقائية التي يضعها في سبيل حماية الأهداف المدنية من أثار هذه العمليات خاصة القواعد التي تتطلب التمييز بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية، وحماية الأعيان ومناطق ومواقع معينة، كالأعيان الثقافية والأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، والمواقع المؤونة والمتروعة من السلاح، والقواعد المتعلقة بغوث السكان المدنيين خاصة الأطفال والنساء، والمواقع المجردة من وسائل الدفاع، فضلاً عن العديد من القواعد المتعلقة بالقضايا البشرية.

¹ - فاطمة حسين شبيب، خالد عكاب حسون، الأمن الإنساني في إطار المواثيق والمنظمات الدولية، مجلة العلوم القانونية، المجلد 31، العدد 2، العراق، 2016، ص 147.



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

أما بشأن البروتوكول الإضافي الثاني فنجد قواعده تعالج الصراعات المسلحة الداخلية، حيث جاء الباب الرابع منه بقواعد محددة وخاصة لحماية المدنيين فضلا عن الأعيان المدنية، ولقد جاء هذا البروتوكول ليكمل المادة الثالثة من اتفاقيات جنيف الأربعة بسبب أن قواعده كانت أكثر تفصيلا وتطبق في حالات لم يعالجها البروتوكول الأول وهي، الصراعات المسلحة الداخلية، أما بشأن الضمانات الأساسية للسكان المدنيين فنجدها في البروتوكول الثاني أكثر تطورا مما هو عليه في البروتوكول الأول وهي ترتبط بالقواعد البشرية التي جاءت بها المادة الثالثة¹.

ثانيا: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدان الدوليان

تحمي المادة (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحق في الحرية وفي الأمن الشخصي، مما ينطوي بوجه خاص على الإشارة إلى التحرر من الخوف، وبالإضافة إلى ذلك فإن المادة (22) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعترفان بالحق في الضمان الاجتماعي، الذي يناظر مع سائر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الحرية من الحاجة والعوز².

نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على مجموعة من الحقوق مثل: الحق في الحرية والسلامة الشخصية التي تمنع إخضاع الأفراد لأي نوع من الاعتقال أو الإيقاف إلا بموجب الإجراءات القانونية المنصوص عليها في دولته، كما يتمتع الفرد بالحقوق والحريات دون تمييز من أي نوع، سواء كان بسبب العرق أو اللون أو اللغة أو الجنس أو الاتجاه السياسي أو غير ذلك، أي حضر الإعلان من أي معاملة قاسية أو مهينة لكرامة

¹ - نفس المرجع، ص 148 .

² - شفيق عبد الرزاق السامرائي، المرجع السابق، ص 30 .



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

الإنسان، وغيرها من الحقوق التي تضمن المشاركة السياسية السليمة للفرد والحياة الاجتماعية في العمل والسكن التي تضمن حياة كريمة له .

هي الحقوق التي فصل فيها العهدين الدوليين، فمثلا جاء في **العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية** في المادة السادسة النص على الحق في الحياة، وعدم تنفيذ عقوبة الإعدام على الأحداث دون سن الثامنة عشر سنة والحوامل، أيضا عدم تعريض أي شخص للتعذيب والمعاملة القاسية كالاسترقاق وإخضاعه للعبودية .

أما العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد نص بدوره على الحقوق التي تحفظ كرامة الإنسان من خلال حقه في العمل والمساوات في ذلك، وتحسين ظروفه المعيشية، والعناية بفئة الأطفال والأسرة كعنصر أساسي في المجتمع، وتطوير وسائل التعليم والاهتمام بالجانب الثقافي وتعميمه على جميع شرائح المجتمع، وغيرها من الحقوق التي تنص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين التي تكمل مفهوم الأمن البشري على الصعيد الدولي .

الفرع الثاني: اهتمام المنظمات الإقليمية بالأمن البشري

ظهر مفهوم الأمن البشري في أجندة جامعة الدول العربية عام 2001، وعملت الجامعة عام 2004 على استضافة فعاليات إطلاق النسخة العربية لتقرير الأمن البشري الصادر عن لجنة الأمن البشري، كما عقدت العديد من المؤتمرات حول الأمن البشري كمؤتمر الأمن البشري في المنطقة العربية في إطار الحرص العربي على مواجهة التحديات العالمية في ظل وجود مخاوف عربية من استخدام هذا المفهوم لترويج بعض القضايا التي تتعارض والمصالح العربية .

← يرى عدد من الباحثين أن أبرز التحديات التي تواجه الأمن البشري في الوطن

العربي تتمثل بما يأتي:



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

- وضع حد للاحتلال الذي لا تزال العديد من الأراضي العربية ترزح في ظله، بما يتركه ذلك من آثار على نواحي الحياة كلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة ككل .

- إرساء آليات تضمن مشاركة ديمقراطية للأفراد كافة وضمان حقوق الإنسان.

- تحقيق التنمية المستدامة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول العربية .

أما الاتحاد الأوروبي فقد أدرج الأمن البشري بوصفه أحد العناصر الجوهرية للسياسة المشتركة الخارجية المتعلقة بقضايا الأمن common foreign and security policy (cfsp)، كونه لا يهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي فقط بل يهدف إلى الدمج بين العديد من المفاهيم كحقوق الإنسان والتنمية البشرية، وإعطاء دورا في مجالات إدارة الأزمات ومنع النزاعات والمساعدات العسكرية المدنية التي يقدمها الاتحاد، فهو وسيلة لإغلاق الفجوة بين المفاهيم الأمنية التقليدية والحديثة. بما ينسجم ومبادئ الاتحاد الأوروبي، كما وضع تحقيق الأمن البشري في صلب السياسات الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد، بما يؤدي إلى ضمان احترام حقوق الإنسان والتشاور بين فئات المجتمع كافة وخلق نوع من التعددية في صناعة القرار على المستويات كلها وتأكيد أهمية المشاورات الإقليمية لاحتواء الأزمات التي تندلع على هذا المستوى¹.

المطلب الثاني: الهيئات الدولية الناشطة في مجال الأمن البشري

¹ - حولة محي الدين يوسف، يازجي أمال، المرجع السابق، ص - ص 530 - 531 .



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

لقد تم إنشاء العديد من الهيئات وذلك لتكون مهمتها إعمال الأهداف التي تقرر بها مفهوم الأمن البشري، ولتواكب التطورات والتغيرات الأمنية والاجتماعية التي يعيشها المجتمع الدولي والتي تؤثر بشكل مباشر على استقرار الفرد، وسنتطرق لهذه الهيئات في فرعين، الفرع الأول: لجنة الأمن، البشري الفرع الثاني: الهيئات التابعة لهيأة الأمم المتحدة في مجال الأمن البشري.

الفرع الأول: لجنة الأمن البشري

تعتبر لجنة الأمن البشري أهم الهيئات الناشطة في القانون الدولي لتحقيق أبعاد مفهوم الأمن البشري، وسنتطرق لها على النحو التالي .

أولاً: نشأة لجنة الأمن البشري

أنشئت هذه اللجنة في عام 2001 وتتكون من 12 عضواً، تحت الرئاسة المشتركة لكل من ساداكو أوغاتا "مفوض الأمم المتحدة السامي السابق لشؤون اللاجئين" وأمارتيا سن "الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد"، بمبادرة يابانية كاستجابة لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر عام 2000 بعنوان "التحرر من الخوف، والتحرر من الحاجة"، بالاشتراك مع المعهد الأمريكي لحقوق الإنسان وجامعة السلام، بعقد حلقة عمل عن العلاقة بين حقوق الإنسان والأمن البشري في سان خوسيه في كوستاريكا، في ديسمبر 2001، وقامت حلقة العمل بإعداد "إعلان لحقوق الإنسان بوصفها عنصراً أساسياً لتحقيق الأمن البشري"، وطبقاً لرأي برترانداج رامشاران مساعد الأمين العام للأمم المتحدة ونائب المفوض السامي لشؤون حقوق الإنسان فإن المعايير الدولية لحقوق الإنسان تحدد معنى الأمن البشري .

ثانياً: أهداف لجنة الأمن البشري



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

تعمل هذه اللجنة بطريقة مستقلة بدعم من حكومة اليابان بشكل رئيسي إلى جانب بعض المؤسسات الدولية، ومنها هيأت تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" أو المفوضية السامية لشؤون اللاجئين "UNHCR".

← تسعى هذه اللجنة لتحقيق المساعي التالية¹:

- النهوض بالتفهم والالتزام والدعم الجماعي للأمن البشري والمستلزمات التي تركز عليها .

- تطوير مفهوم الأمن البشري كوسيلة فعالة لصياغة السياسات وتنفيذها .

- اقتراح برنامج عمل ملموس لمعالجة المخاطر الحرجة والواسعة الانتشار التي تهدد الأمن البشري.

تمارس اللجنة عملها من خلال مجالين واسعين هما: حالات انعدام الأمن البشري الناجمة عن الصراع والعنف، والروابط بين الأمن البشري والتنمية² .

الفرع الثاني: الهيئات التابعة لهيأة الأمم المتحدة في مجال الأمن البشري

لقد استحدثت هيئة الأمم المتحدة وحدات عاملة في مجال الأمن البشري، تقوم ببعض الأعمال المختلفة لتحقيق الهدف الأول في حماية الفرد من المخاطر الكثيرة التي تهدد معيشتة، وهي كالتالي .

أولاً: وحدة الأمن البشري التابعة للأمم المتحدة

أنشئت وحدة الأمن البشري في ماي 2004، ويتمثل الهدف العام للوحدة في إدماج نهج الأمن البشري في عمل منظومة الأمم المتحدة وفي تعزيز تصدي المنظمة

¹ - موقع لجنة الأمن الإنساني، موفر على الموقع: <http://ww1.humansecurity-chs.org/>

² - تقرير الصحة والأمن الإنساني، ص 4.



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

للتحديات المتعددة والمعقدة. وتضطلع الوحدة، التي تجمع بين إدارة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري وأنشطة الدعوة والتوعية، بدور محوري في ترجمة نهج الأمن البشري إلى نتائج ملموسة. واليوم أصبحت مبادئ الأمن البشري معمة في جداول الأعمال العالمية الرئيسية.

← تعمل هذه الوحدة على تحقيق الأعمال التالية:

- تقوم وحدة الأمن البشري بتطوير أطر وأدوات من أجل تطبيق نهج الأمن البشري في أنشطة الأمم المتحدة. وتضم هذه الأدوات العملية العديد من الشركاء من جميع فروع منظومة الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تلبية احتياجات المجتمعات المحلية ومعالجة أوجه ضعفها.

- تعمل الوحدة على تعميم نهج الأمن البشري في عمل الأمم المتحدة في المقر وعلى الصعيد القطري. وبتقديم الدعم إلى المستشار الخاص المعني بالأمن البشري، تقام شراكات مع الدول الأعضاء مثل شراكة "أصدقاء من أجل الأمن البشري" و "شبكة الأمن البشري"، ومع منظومة الأمم المتحدة عن طريق الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالأمن البشري.

- بواسطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، تساعد الوحدة على ترجمة نهج الأمن البشري إلى أنشطة ملموسة لتحسين حياة وسبل عيش الأشخاص الذين يواجهون حالات انعدام أمن تكون معقدة ومتعددة الأبعاد، وتتبع برامج الصندوق استراتيجيات متكاملة تهدف إلى تفادي وقوع الأزمات وإلى تعزيز السلام والتنمية المستدامة على المدى البعيد.¹

¹ - موقع وحدة الأمن البشري التابعة للأمم المتحدة، متوفر على الموقع:



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

ثانيا: المجلس الاستشاري المعني بالأمن البشري (ABHS)

المجلس الاستشاري حول الأمن البشري: هو هيئة مستقلة مؤلفة من خبراء دوليين مرموقين معروفين بتعدد معارفهم والتزامهم العميق بالأمن البشري. تم تأسيس ABHS لمتابعة توصيات لجنة الأمن البشري وإسداء المشورة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن:

- التوجه الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري (UNTFHS).

- طرق لزيادة تأثير البرامج والأنشطة الممولة من قبل UNTFHS.
- طرق لتعزيز ونشر نهج الأمن البشري وتعميق فهمه وقبوله في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تطبيق الأمن البشري على الأولويات العالمية الرئيسية.
- توفر ABHS أيضاً رؤية وتوجيهاً استراتيجيين لوحدة الأمن البشري التابعة للأمم المتحدة في إدارتها للـ UNTFHS.
- في هذا الصدد، فإن ABHS يقدم المشورة بشأن المبادئ التوجيهية للـ UNTFHS والمراجعات الدورية.
- يوصي بطرق لتعزيز التأثير، وضمان الشفافية، وزيادة بروز برامج UNTFHS وغيرها من الأنشطة.
- يستعرض أداء وإدارة UNTFHS، بما في ذلك الإبلاغ وتقييم النتائج المحققة¹.

[https://www.un.org/humansecurity/ar/human-security-unit. /](https://www.un.org/humansecurity/ar/human-security-unit./)

¹ - موقع المجلس الاستشاري المعني بالأمن البشري التابع للأمم المتحدة، متوفر على الموقع: [https://www.un.org/humansecurity/ar/human-security-unit. /](https://www.un.org/humansecurity/ar/human-security-unit./)



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

ثالثا: الصندوق الاستئماني للأمن البشري

تم تأسيسه عام 1999 بمبادرة مشتركة من الحكومة اليابانية والأمين العام للأمم المتحدة، بهدف تمويل المشاريع التي تنفذها الهيئات التابعة للأمم المتحدة، وفي بعض الأحيان الهيئات خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بتحقيق التمكين والحماية للأفراد¹.

الخاتمة:

إن الحديث عن الأمن البشري كروية جديدة لمفهوم الأمن يبين مدى التكامل بين أمن الفرد وأمن الدولة الذي يسمى الأمن القومي، فتحقيق الدولة لأمنها يتحقق معه أمن الفرد الذي هي مسؤولة عنه.

كما يدل الاهتمام بالأمن البشري على تطور ضمانات حقوق الإنسان وحياته، وترسيخ قيم الفرد والجماعة ضمن سياسات التنمية المستدامة التي تنتهجها الدول والمجتمع الدولي. ومن أجل تحقيق ذلك، تعمل الدول في تشريعها على تضمين الأمن البشري وكيفية تفعيل مفهومه في جميع المجالات الحيوية المختلفة وتنويع الأنشطة التي تمارس من خلالها، كالتعليم والصحة وحماية البيئة، وتصليح النظم السياسية، وبناء أرضية ملائمة للتنمية البشرية، وتطوير معايير الرعاية الاجتماعية، وكل هذا لحماية الفرد وتمكينه وضمان سلامته.

¹ -موقع الصندوق الاستئماني للأمن البشري، متوفر على الموقع:

[https://www.un.org/humansecurity/ar/human-security-unit. /](https://www.un.org/humansecurity/ar/human-security-unit./)



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

النتائج:

- يعتبر مفهوم الأمن البشري من أهم إفرازات ما بعد نهاية الحرب الباردة بمختلف أبعادها، والتحويلات السياسية العالمية التي مست مفاهيم حقوق الإنسان وتحقيق الأمن والسلم الدوليين السائدة في حقل العلاقات الدولية، والنقاشات الفكرية والنظرية التي اهتمت بالفرد ومصالحه.

- يعمل اتساع مفهوم الأمن البشري وتنوع أبعاده وتميز خصائصه، على زيادة فرص تفعيله وفقا لمتغيرات وتحديات الواقع الدولي، وما يتعرض له الفرد من انتهاكات داخل دولته، وعدم احترام حقوقه .

- إن تعدد معاني الأمن يعمل على توسيع دائر حماية الفرد من الأخطار والتهديدات التي تواجه بقاءه، كما تفتح للدول الخيارات الأمنية الكثيرة والمختلفة التي تعكس معها تطور مفهوم الرعاية الاجتماعية للفرد .

- أصبح المجتمع البشري العالمي عبارة عن شبكات عالمية متعددة ، ترتبط فيما بينها لتنسيق توفير الاحتياجات البشرية والمستلزمات والضروريات التي يحتاجها الفرد لتحقيق الاستقرار والحرية وعدم الشعور بالخوف والبقاء والعيش برفاهية، من خلال توفير الحماية اللازمة والكافية من الأخطار التي تهدد أمنهم وسلامتهم الشخصية .

التوصيات:

- لتحقيق الأمن البشري يتطلب التفرقة بين حقوق الدول وحقوق الإنسان، فضمن أمن الفرد يتحقق معه أمن الدولة والنظام الدولي، وذلك بتعزيز إنشاء مجتمع إنساني يتوفق على مجتمع الدول، وهذا المجتمع البشري يكون فيه الإنسان متحرر من الخوف والحاجة، يسود في القانون ومفهوم الحكم الرشيد، ويعمل على تأمين الأفراد .



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

- يجب العمل على رفع الوعي بأهمية مفهوم الأمن البشري وتوحيده على الصعيد الدولي، واقتراح برامج لإدخاله حيز التنفيذ وتطوير أفاقه داخل الدولة، وتخفيفها على تطوير تشريعاتها ومؤسساتها للعمل على تحقيق أهداف الأمن البشري .

- لتحقيق الأمن البشري يجب التركيز على التهديدات المختلفة بعيدا عن العنف وما تخلفه المخاطر الأمنية، وذلك بالتركيز على القيمة المضافة للفرد وتوفير رفاهيته والحفاظ على كرامته، بشكل عالمي، ذلك أن هذه التهديدات والفواعل التي تمس بالأمن البشري تعدت الحدود الوطنية، وبذلك لا يمكن التصدي لها بمفهوم الأمن التقليدي باستخدام الحلول العسكرية، وإنما يجب العمل وفقا لترتيبات عالمية لتحقيق تنمية وترقية حقوق الإنسان، وتدعيم السياسات العامة داخل الدول .

- يجب على الأمم المتحدة أن تقوم بإصلاحات شاملة في نظامها تتضمن كيفية التصدي للتهديدات الأمنية، وتعزيز مركز الفرد في المجتمع الدولي، وتحقيق التوافق بين الأمن الدولي وحماية حقوق الإنسان استجابة لتحقيق متطلبات الأمن البشري، وأيضا تقديم مقترحات للدول لضمان إعطاء أولوية للأمن البشري وإدماجه ضمن مشاريع الأمن القومي .

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

- تقرير التنمية البشرية لعام 1994 م، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP"، متوفر على الموقع:

- <https://www.un.org/ar/esa/hdr> .

- تقرير صادر عن لجنة الأمن البشري، بعنوان: أمن الإنسان الآن - حماية الناس وتمكينهم -"، نيويورك، 2003.



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

- تقرير صادر عن اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، بعنوان: مسؤولية الحماية، 2001، متوفر على الموقع: <https://tolerance.tavaana.org/ar/content>.

- تقرير صادر عن اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط، الصحة والأمن البشري، الدورة 49، أوت 2002.

ثانيا: المراجع

1- الكتب:

- حسام أحمد محمد هندراوي، التدخل البشري - دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي -، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.
- سالم حميد، الأمن القومي الإماراتي والخليجي والجزر الإماراتية المحتلة، الطبعة الأولى، مركز المزملة للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
- شفيق عبد الرزاق السامرائي، حقوق الإنسان في المواثيق والاتفاقيات الدولية، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- فاطمة حسين شبيب، خالد عكاب حسون، "الأمن البشري في إطار المواثيق والمنظمات الدولية"، مجلة العلوم القانونية، المجلد 31، العدد 2، العراق، 2016.
- محمود شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، الطبعة الأولى، الرياض، 2010.
- عبد الحكيم الشرجي، "أوراق مختارة"، المؤتمر الدولي للأمن البشري في الدول العربية، عمان - الأردن، 2005.



الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

- علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة - اختراق الثقافة وتبديد الهوية -، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2012.

- عماد جاد، التدخل الدولي - بين الاعتبارات البشرية والأبعاد السياسية -، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2000.

2- المقالات

- خولة محي الدين يوسف، أمل يازجي، "الأمن البشري وأبعاده في القانون الدولي العام"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، دمشق، 2012.

- مصنوعة أحمد، بركنو نصيرة، "الأمن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 02، العدد 03، الشلف، 2016.

- Karim Hussein, Donata Gnisci, Julia Wanjiru, SÉCURITÉ ET SÉCURITÉ HUMAINE: PRÉSENTATION DES CONCEPTS ET DES INITIATIVES QUELLES CONSÉQUENCES POUR L'AFRIQUE DE L'OUEST ?, 2004.

3- مواقع الأنترنت

- موقع لجنة الأمن البشري، موفر على الموقع:

<http://ww1.humansecurity-chs.org/>.

- موقع وحدة الأمن البشري التابعة للأمم المتحدة، الموقع:

<https://www.un.org/humansecurity>.



مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة الجزائر -

ر ت م د: 4040-1112، ر ت م د إ: X204-2588

المجلد: 34 العدد: 03 السنة: 2020 الصفحة: 1298-1329 تاريخ النشر: 2021-03-25

الأمن البشري في القانون الدولي العام ----- د. حدة بوخالفة

- موقع المجلس الاستشاري المعني بالأمن البشري التابع للأمم المتحدة، متوفر

على الموقع:

[https://www.un.org/humansecurity/ar/human-security-unit. /](https://www.un.org/humansecurity/ar/human-security-unit./)

- موقع الصندوق الإستئماني للأمن البشري ، متوفر على الموقع:

<https://www.un.org/humansecurity/ar/human-security-unit. />